مشكلات التعامل مع التقنية في مكتبات جامعة الفاتح
دراســـة حـــالة

تأليـــف

د . علي محمد الدوكالي الحسناوي

رئيس قسم المعلومات – جامعة ناصر (ليبيا)

0ـ مقدمة منهجية:

مقدمة:

تنشأ المكتبات الجامعية لتحقيق أهداف كثيرة، من علمية وتعليمية واجتماعية وثقافية وغيرها ممـــا تسعي الجامعة إلي تحقيقها، وتعتبر المكتبة من أهم الأجهزة التي تعتمد عليها الجامعة في أداء رسالتها وفي تحقيقها لأهدافها.

وتخدم المكتبة الجامعية مجتمع الجامعـــة بكـــل عناصره ، من طلبة المرحلة الجامعية الأولي، وطلبة الدراسات العليا، واعضاء هيئة التدريس والباحثين والمتفرغين والعاملين بالجامعة، فضلاً عن امتـــداد خدماتها إلي خارج الجامعة.

وتحرص المكتبات الجامعية علي توفير مصادر المعرفة وتقديم الخدمات المناسبة لترقي إلي المستوي المطلوب.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في أن مكتبـــات جامعـــة الفاتح بالجماهيرية الليبية لم يهتم بهـــا الاهتمـــام المطلوب لدرجة أن الميكنة أو الاتمتـــة أو ادخـــال الحواسيب لهذه المكتبات لم يتم بعد، وإن تم فأنـــه محدود، وأن هذه المكتبـــات لا تســـتطيع تقـــديم خدمات لمستفيديها. ولم تستطع هذه المنشآت أن تقيم نوعاً من التعاون فيما بينها.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي محاولـــة تقـــديم نموذج يمكن الاسترشاد به عند البـــدء في إنشـــاء شبكة محلية لمكتبات جامعة الفاتح، وذلـــك مـــن خلال دراسة الواقع المعاش لهذه المكتبات ووضـــع برنامج بديل ممثل في الشبكة التعاونيـــة لمكتبـــات جامعة الفاتح.

تساؤلات الدراسة :

- ما هي الشبكة وأنواعها؟
- ما هي أهداف ورسالة الشبكة المقترحـــة كنموذج لبقيـــة الجامعـــات الاخـــري بالجماهيرية الليبية؟
- ما هي الخدمات التي يمكن أن تقـــدمها الشبكة؟
- ما هو حجم العاملين في هذه الشبكة؟
- ما هي مصادر التمويل لهذه الشبكة؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله تم وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً شاملاً ، حيث تم التعرف علي الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح والتعرف علي جميع الحقائق والمعلومات المتعلقة بها وتحليل وتفسير المعلومات في ضوء متطلبات الدراسة، التي تم حصرها والحصول عليها من خلال أدوات جمع البيانات.

أدوات جمع البيانات:

قائمة مراجعة:

هي سجل بالأعداد أو بأجزاء من عمل تحت التجهيز تدون وفقاً لورودها، وهي أيضاً إحصاء بالمقتنيات يحتوي علي معلومات ببليوغرافية وتنضيمية مختصرة[1].

قام الباحث بإعداد قائمة مراجعة، وكان هدف الاستمارة معرفة الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح من حيث:

أ- المقتنيات.

ب-العمليات الفنية.

ج- الميكنة (الأجهزة والمعدات).

المفاهيم الأساسية :

المكتبة الجامعية:

هي مكتبة أو نظام مكتبات، ينشأ ويدعم ويدار بواسطة الجامعة، لمقابلة احتياجات الطلاب واعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والباحثين عن المعلومات ، وتدعيم العملية التعليمية والعلمية والبحث العلمي وبرامج وخدمات الجامعة.

شبكات المكتبات:

ارتباط عدد من المكتبات ومراكز المعلومات، البعيد عن بعضها البعض جغرافياً. بواسطة وسائل الاتصال عن بعد بهدف المشاركة في مصادر المعلومات التي تمتلكها هذه المكتبات لخدمة اكبر عدد من المستفيدين.

النشأة والتطور:

تأسست الجامعة الليبية عام 1955م في مدينة بنغازي[2] وهي أقدم جامعة في ليبيا، وبدأت هذه الجامعة بكلية الآداب والتربية بنغازي ، ثم لحقت بها كلية العلوم في المقر الفرعي للجامعة بمدينة طرابلس سنة 1957م وهي النواة الأولي لجامعة طرابلس والتي تحولت فيما بعد إلي جامعة الفاتح، ثم توالي إنشاء الكليات ففي سنة 1961م تم إنشاء كلية الهندسة وفي سنة 1967م ثم إنشاء كلية الزراعة وفي سنة 1972م أنشئت كلية هندسة النفط والتعدين.

بعد قيام الثورة 1969/9/1 تغير التعليم وتطور تطوراً كبيراً في فلسفته واهدافه وبنائه الاداري. وكان ذلك وفقاً للتغير الذي طرأ علي ليبيا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث تم توزيع المؤسسات الجامعية علي معظم مناطق الجماهيرية، بغية توفير الخدمات التعليمية للمواطنين، دون عناء أو تكلفة، سواء من قبل الدولة أو المتعلم نفسه[3].

وفي اغسطس 1973م انقسمت الجامعة الليبية إلي جامعتين مستقلتين هما جامعة طرابلس ومقرها مدينة طرابلس وجامعة بنغازي ومقرها مدينة بنغازي ، وفي سنة 1976م تغير اسم الجامعتين إلي قاريونس (بنغازي) والفاتح (طرابلس).

وكما هو الحال في أي مجتمع اخر تأثرت المكتبات الجامعية في الجماهيرية الليبية بالاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة . حيث ارتبط انشاؤها بانشاء الجامعات والكليات الجامعية وبالتالي تأثرت بارتباطها بالتعليم الذي تأثر بدوره بانشطة المجتمع الاخري[4].

فبعد استقلال ليبيا 1951م بخمس سنوات، تم إنشاء الجامعة الليبية ، وفي نفس العام أنشئت مكتبة الجامعة باسم مكتبة كلية الآداب. وكان موقعها بمبني الكلية، وقد بدأت بمجموعة صغيرة من الكتب العربية والاجنبية، حيث لم يزد عددها على ثلاثمائة كتاب تم اهداؤها للمكتبة من قبل بعض الاساتذه والمثقفين. وسرعان ما نمت مجموعات المكتبة، الأمر الذي أدي إلي انتقالها إلي مقر جديد متكون من طابقين . حيث لم يعد المقر الأول مناسباً نتيجة لكثرة المجموعات وتناميها، وكان الانتقال إلي هذا المقر سنة 1964م[5].

ثم تبع ذلك إنشاء مكتبات للكليات المنشأة حديثاً بمدينتي بنغازي وطرابلس والتابعة للجامعة الليبية، ففي سنة 1957م تم إنشاء مكتبة كلية العلوم في المقر الفرعي للجامعة الليبية بطرابلس وهو نفس العام الذي أنشئت فيه مكتبة كلية الاقتصاد بمدينة بنغازي. وفي سنة 1961م تأسست مكتبة كلية الهندسة بطرابلس وفي سنة 1962م أنشئت مكتبة كلية الحقوق بنغازي والتي تغير اسمها سنة 1976م إلي مكتبة كلية القانون. وفي سنة 1967م أنشئت مكتبة كلية الزراعة وألحقت بها مكتبتها.

وفي عام 1972م أنشئت مكتبة كلية هندسة النفط والتعدين بطرابلس، وهو نفس العام الذي أنشئت فيه مكتبة كلية الطب البشري بمدينة طرابلس[6].

وانتشار المؤسسات الجامعية، يعني انتشار الخدمة المكتبية وتوزيعها وارتباطها بتوزيع الكليات الجامعية.

وبعد أن تم واكتمل بناء المدينة الجامعية الجديدة بقاريونس، انتقلت المكتبة إلي مقرها الحديث سنة 1974م، وهو مبني مصمم علي أسس وظيفية ليتوسط المدينة الجامعية، حيث أنشئت المكتبة المركزية علي ارض مساحتها ستة آلاف متر مربع (6000م^2) وتتكون من أربعة طوابق بمساحة إجمالية قدرها ستة وعشرون ألف متر مربع (26000م^2) مقسمة علي الطوابق الأربعة، وقد روعي في الموقع أن يكون متوسطا للكليات وان يكون قريباً من مساكن الطلبة.

وتستوعب المكتبة أكثر من مليون مجلد، وتتسع لثلاثة آلاف طالب في وقت واحد. وقد كلف المبني أربعة ملايين دينار ليبي[7]، [8].

وكما هو الحال في أي مجتمع اخر تأثرت المكتبات الجامعية في الجماهيرية الليبية بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة. حيث ارتبط انشاؤها بإنشاء الجامعات، والكليات الجامعية وبالتالي تأثرت بارتباطها بالتعليم الذي تأثر بدوره بانشطة المجتمع الاخري.

الهيكل العام لمكتبات جامعة الفاتح :

أنشئت أول إدارة للمكتبات والطباعة والنشر سنة 1975م ، عندما أصدر رئيس اللجنة الشعبية العليا بجامعة بنغازي ، القرار رقم (55) لسنة 1975م بتشكيل مجلس للاشراف علي المكتبات

والطباعة والنشر بالجامعة، وقد ضم هذا المجلس كل من:

أ- رئيس اللجنة الشعبية العليا بالجامعة رئيساً

ب- رؤساء اللجان الشعبية وعمداء الكليات بالجامعة أو من ينوب عنهم أعضاء

ج- مدير إدارة المكتبات والطباعة والنشر عضواً ومقرراً

د- أمين المكتبة المركزية عضواً

هـ- رئيس قسم المطبوعات والنشر عضواً

و- أمين مكتبة فرع البيضاء عضواً

وقد حددت مهام هذا المجلس في الأمور التالية:

أ- التنسيق بين المكتبة المركزية والمكتبات الفرعية بالجامعة ، ووضع الخطط اللازمة لتزويد المكتبة بالكتب والدوريات.

ب-وضع السياسية التي تسير عليها المكتبات بالجامعة وكلياتها والمرافق التابعة لها.

وفي 1369/10/27 و.ر (2001م) أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (207) لسنة 1369 و.ر (2001م) بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات. والتي حددت فيه اختصاصات الإدارة العامة للمكتبات بكل جامعة من جامعات الجماهيرية. وقد حدد القانون اختصاص الإدارة بتوفير الكتب والمراجع والدوريات والمجلات العلمية للجامعة وما في حكمها وتتكون الإدارة من التقسيمات التالية:

أ- مكتب شئون المكتبات والتوثيق، ويختص بالآتي:

1- متابعة ما يصدر من كتب في دور النشر المختلفة وتزويد مكتبات الجامعات بما يناسبها.
2- الاهتمام بالدوريات التعليمية ومتابعة ما يصدر منها.
3- تزويد مكتبات الكليات والأقسام باحتياجاتها من الكتب وغيرها من وسائل المعرفة.
4- تقديم المقترحات المفيدة في تطوير وتنظيم الخدمة المكتبية.
5- إعداد الإحصائيات عن حركة الكتاب في الجامعة.
6- الاهتمام بمعارض الكتب والاشتراك فيها والعمل علي الاستفادة منها محلياً وخارجياً.
7- الإشراف علي مخازن الكتب بالجامعات وكلياتها وأقسامها.

ب- مكتب الطباعة والنشر والتعريب والمجلات العلمية، ويختص بما يلي:

1- تنفيذ برامج التعريب في الجامعة.
2- الاهتمام بترجمة الكتب وتأليفها في الجامعة ومراجعة لجان التقييم.
3- متابعة حركة التأليف والنشر خارج الجامعة.
4- تأكيد دور الجامعة واهميته في حركة التأليف والنشر والطباعة.
5- اقتراح المكافآت المالية لأعمال الترجمة والتأليف وفق اللوائح السارية.

ج- **مكتب التوريد والتوزيع ، ويختص بما يلي:**

1- حصر الاحتياجات من الكتب والمراجع والدوريات العلمية.
2- القيام بكافة الإجراءات المتعلقة بتوفير احتياجات المكتبات من الكتب والمراجع والدوريات.
3- متابعة فتح الاعتمادات لتوريد الاحتياجات وأعمال التخليص الجمركي.
4- الاشتراك في المعارض المتعلقة بالكتب والدوريات والمطبوعات بالداخل والخارج.
5- توثيق كافة التوريدات من الكتب والمراجع والدوريات مع الجهات التي تم توزيعها عليها.

وعند المقارنة بين قرار جامعة بنغازي (قاريونس) رقم (55) لسنة 1975م وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 1369 و.ر (2001م) نلاحظ أن قرار اللجنة الشعبية العامة به قصور من حيث عدم الاهتمام بالأمور الاخري والجوهرية للمكتبات الجامعية والمتعلقة بالمبني، سواء للمكتبة المركزية بكل جامعة أو مكتبة الكلية. أيضا لم يهتم بالتأهيل والتدريب، حيث نجده أشار فقط إلي توفير الكتب والمراجع والدوريات والمجلات العلمية وما في حكمها. ولو أتم المشرع الجانبين المبني والتأهيل لأعطي الإدارات العامة للمكتبات في الجامعات أحقية الإشراف وبناء مكتبات جامعية عصرية.

وهذا ما نلمسه في جامعة الفاتح حيث الإدارة العامة للمكتبات لا تشرف علي المكتبات ببقية الكليات والتي تتبع الكليات التابعة لها وليس للإدارة صلة بها إلا المساعدة في توفير أوعية المعلومات.

الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح: الموارد (المادية والبشرية)

المباني:

إذا كانت الدراسة الجامعية في مفهوم التربية الحديثة هي مكتبة واستاذ وطالب، فإننا لا نخطئ الحساب إذا قلنا أن المكتبة تمثل ثلث العملية التعليمية في الجامعة، أو هكذا ينبغي أن تكون، وان نظام الدراسة بالجامعة لا يمكن أن يسير بشكل جيد بدون مكتبة[9].

من هنا وجب التخطيط المبكر للمكتبة وإعطائها أولوية لكي تتماشى مع العملية التعليمية بالجامعة، والذي حدث في الواقع التعليمي الجامعي في الجماهيرية الليبية، أن الاهتمام بالمكتبة يأتي في مؤخرة الأولويات لإدارة الكلية أو الجامعة ، وهذا ما عايشه الباحث منذ 1976م ، عند إنشاء كلية التربية (سبها) وتكليفه بالإشراف علي تطوير واعداد المكتبة بها.

فالمعايير الدولية[10] تشير إلي انه ينبغي أن تكون مباني المكتبات الجامعية بحجم ونوعية مناسبة لاستيعاب مجموعة المكتبة، وان توفر مساحة كافية للإفادة من المكتبة من جانب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والموظفين، وينبغي أن يكون مبني للمكتبة جذاباً ومصمماً بشكل هندسي، بحيث يزيد من فاعلية الاستخدام، ويتضمن العوامل المهيأة لظروف تلائم الحرارة والرطوبة والإضاءة والتهوية ، كما ينبغي توفير أماكن مناسبة للقراء. وبطبيعة الحال ينبغي أن تكون المكتبات الجامعية تتوسط الجامعة وقريبة من أماكن تواجد مجموعات الطلبة والاساتذة[11].

وقد لاحظ الباحث عند زيارته الميدانية لمكتبات جامعة الفاتح أن مكتبات الكليات تقع في أدوار من مباني غير معدة اصلاً كمكتبات باستثناء مكتبة كلية الطب البشري.

وإذا اشرنا إلي قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 2001ف. السابق ذكره ، نجد أن المشروع لم يعر مباني المكتبات الجامعية أي اهتمام، ولم يجد الباحث أي معيار تقام عليه المكتبات الجامعية أو تقاس به، من حيث المبني والمقتنيات والخدمات والتأهيل.

المقتنيات:

تعتبر من أهم العناصر المميزة لهوية المكتبة ، كما أنها تعتبر أهم معايير الحكم علي كفاءة المكتبة[12] وهذا يتطلب وضع سياسة واضحة خاصة بتنمية مقتنيات المكتبة وذلك لتحديد ما يمكن شراؤه وما لا يمكن شراؤه من أوعية المعلومات بجميع أشكالها وأنواعها وبما تسمح به ميزانية المكتبة.

الاقتناء وبناء المجموعات:

بناء المجموعات في المكتبات الجامعية، يتأثر تأثراً مباشراً بنظام الجامعة ومستواها، وما تقدمه من دراسات عليا، وأبحاث معمقة والتخصصات والدرجات العلمية والأبحاث المختارة من قبل أعضاء هيئة التدريس والباحثين وطلبة الدراسات العليا وعدد ونوع البرامج المقدمة من الجامعة[13].

وبناء علي هذه العلاقات، فإن الجو المحيط بالبيئة الخاصة بالمكتبة الجامعية، يجب أن يحاط بعناية خاصة، وبالتالي فإن تخطيط بناء المجموعات، المحلي أو الاقليمي أو الدولي مهم، ويكون حيوياً للاجيال القادمة، وليس فقط لتلبية احتياجات المستفيد الحالي. وكلما كانت المقتنيات والمجموعات التي تمتلكها المكتبة تعطي جميع التخصصات التي تدرس في الجامعة كلما كانت الخدمات المقدمة للمستفيد أفضل واكمل[14].

وتطور نمو المقتنيات يتأثر بتطور ونمو الجامعة التابعة لها المكتبة بالدرجة الأولي، ثم يتأثر بظروف صناعة الكتاب والنشر في الدولة وربما في العالم ككل. ولا يمكن بحال للمكتبة أن ترضي جميع احتياجات كل الفئات[15].

أما ما يخص مكتبات جامعة الفاتح ، فعلي سبيل المثال لا الحصر ، وصل محتوي مكتبات جامعة الفاتح سنة 1994، 228.987 ، سنة 1998، 249.247 وسنة 2003، 378.518. كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (1)

تطور محتوي مكتبات جامعة الفاتح

التاريخ	مجموع المحتوي من الكتب
1994[16]	228.987
1998[17]	249.247
2003	378.518

ومن خلال الإجابة علي السؤال الأول من قائمة المراجعة والمتعلقة بالعدد الإجمالي للمقتنيات في مكتبات جامعة الفاتح من كل نوع من أنواع أوعية المعلومات، وجد الباحث أن العدد الإجمالي للكتب المقتناه محتوي (13) مكتبة بجامعة الفاتح هو 378.518 كما هو موضح في الجدول السابق رقم (2).

وقد اتضح للباحث التباين الكبير في حجم المقتنيات بين مكتبة واخري، خاصة عند مقارنة المحتوي بتاريخ الانشاء.

فعلي سبيل المثال عند مقارنة محتوي مكتبة كلية الزراعة بمحتوي مكتبة كلية الهندسة القريبة منها في تاريخ الانشاء نجد الفارق كبير خاصة في محتوي الكتب الاجنبية.

كذلك ظهر تباين في المحتوي بين المقتنيات باللغة العربية واللغة الاجنبية في بعض المكتبات ويرجع ذلك إلي أن اللغة الانجليزية هي لغة التدريس بهذه الكليات.

ونحن نعلم وكما يؤكد حشمت قاسم، هناك ثلاثة مبادئ اساسية لتنمية المقتنيات:

أ- بقدر ما ينمو مجتمع المستفيدين يزداد تنوع احتياجات هؤلاء المستفيدين من الاوعية بشكل تناسبي.

ب- بقدر ما تتسع درجة تنوع احتياجات المستفيدين تزداد الحاجة إلي البرامج التعاونية لتقاسم الموارد.

ج- لا يمكن بحال المكتبة أن ترضي جميع احتياجات كل فئات المستفيدين في مجتمعها بشكل كامل[18].

وعند الرجوع إلي قائمة المراجعة (الملحق رقم 1) السؤال الخامس من المسئول عن اختيار الأوعية تبين أن أعضاء هيئة التدريس بتسعة مكتبات بالتعاون مع امناء المكتبات بثمانية مكتبات يقومون باختيار أوعية المعلومات.

أما ما يخص شراء المقتنيات، فالمكتبات الجامعية الليبية ليس لديها لائحة محددة لشراء المقتنيات ، بل تختلف من مكتبة إلي اخري طبقاً لحجمها والنظام الإداري المتبع فيها. وكما يؤكد علي الدوكالي[18] يأتي رؤساء الجامعات (أمناء الجامعات) علي رأس السلطة العليا المخولة بشراء مقتنيات المكتبة ، ثم يليهم في الأهمية عمداء (أمناء اللجان الشعبية بكليات)، ويشارك مراقب عام المكتبات في بعض الحالات أو يخول بذلك .

أما ما يخص لجنة المكتبة المخولة بشراء المقتنيات نجد أن كل المكتبات الجامعية الليبية ليس بها لجان.

وتنص المعايير السعودية ، علي انه يجب أن تقوم لجنة المكتبة بالجامعة بمساعدة المكتبة في شراء الاحتياجات، وتتكون هذه اللجنة من عميد شئون المكتبات ومدير المكتبة وخمسة من أعضاء هيئة التدريس يمثلون مختلف الكليات[19].

إذا نظرنا إلي الجدول رقم (1) والخاص بحصر محتويات مكتبات جامعة الفاتح نلاحظ أن محتوي المكتبات الثلاثة عشر التي تمت دراستها قد وصل إلي 378.518 مجلد وإذا ما طبقت المعايير نجد أن هذا الرقم لا يعتد به خاصة وان جامعة الفاتح تعتبر اكبر جامعة في الجماهيرية من حيث عدد الطلاب حيث وصل عدد طلبتها إلي 59.291 ألف طالب وعدد أعضاء هيئة التدريس بها وصل إلي 2231 عضو هيئة تدريس اضف إلي ذلك الموظفين وطلبة الدراسات العليا والمعيدين الذين وصل عددهم إلي 2384.

فعلي سبيل المثال لا الحصر مكتبة كلية الاقتصاد وصل محتواها إلي 1600 عنوان ومقارنة بعدد الطلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا والباحثين والعاملين في الكلية فإن هذا الرقم لا يعتد به عند تطبيق المعايير.

وعند تطبيق المعايير السعودية أو الباكستانية والمتعلقة بالمحتوي نجد أن هذه المكتبة لا تعتبر في

عداد المكتبات الاكاديمية حيث يفترض أن يصل عدد المحتوي إلي 150.000 كتاب.

وعدد الدوريات إلي 600 عنوان ، مع الزيادة السنوية المتوقعة والمفترضة. لكي تنجح المكتبة في الوصول إلي أهدافها.

فمحتوي مكتبات جامعة الفاتح وكما هو موضح في الجدول رقم (1) نلاحظ أن المحتوي لم يتطور كثيراً في الفترة من 94 إلي 98 مقارنة بعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وان المحتوي سنة 2003 زاد بنسبة واضحة حيث بلغ المجموع 378.518 مجلد.

وعند الإجابة علي السؤال الثاني والخاص بالمخول بالاختيار اجابت مكتبتان بأن امين المكتبة هو المخول ، وواحدة ربطته بإدارة المكتبات واربعة مكتبات ربطته باعضاء هيئة التدريس وان ستة مكتبات لم تجب.

وأوضحت ثمانية مكتبات بان مصادر الشراء من معارض محلية وسبعة ارجعته إلي الناشرين الخارجيين.

والسؤال الخامس في قائمة المراجعة والخاص بالمسئول عن اختيار أوعية المعلومات، اتضح أن أعضاء هيئة التدريس لهم الدور الأكبر ثم يليهم امناء المكتبات.

وعند التطرق إلي السؤال الثامن والخاص بالصعوبات التي تواجه المكتبات في شراء المقتنيات الأجنبية، أرجعتها إلي صعوبات مالية ثم تليها صعوبات إدارية وخمسة مكتبات أرجعتها إلي صعوبة الاتصال.

وتشير المعايير الدولية. إلي أهمية لجنة المكتبة خاصة في تقديم النصائح المتعلقة بأمور الميزانية ، ويقع علي عاتقها سياسة تنمية المجموعات واستخدامها[20].

يري الباحث أن عدم وجود لجان بالمكتبات الجامعية الليبية يرجع بالدرجة الأولي إلي عدم إدراك القائمين علي إدارة هذه المكتبات بأهمية اللجنة، أو أن اللجنة ليست لها الفاعلية ، حتي تجعل التواصل مع امناء المكتبات ومدراء إدارات المكتبات الجامعية مستمرا أو ذا جدوي.

وعند الرجوع إلي المعايير السعودية (ثانيا) : المجموعات، نري أنها حددت الآتي:

1- يجب أن تحتوي المكتبة الجامعية علي مجموعة اساسية لا تقل عن 130.000 مجلد، بالإضافة إلي المجموعات الأساسية.
2- يجب أن تحتوي المكتبة الجامعية علي 25 مجلدا مقابل كل طالب في الجامعة كل سنة.
3- يجب أن تحتوي المكتبة الجامعية علي 160 مجلدا مقابل كل عضو هيئة تدريس في كل سنة[21].

وتشير معادلة كلاب- جوردان إلي قياس مدي صلاحية تقنيات المكتبات الاكاديمية علي اساس عدد ما تضمه من أوعية، إلا أن المواصفات القياسية المتاحة لا تعد اساساً مناسبا لتحديد الحد اللازم لتحقيق الحد الأدني للصلاحية ، فالحد الأدني للحجم يتوقف علي عدد كبير من المتغيرات التي تشتمل علي عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلبة، وفئات الدارسين والمقررات الدراسية وطرق التدريس ، والموقع الجغرافي لحرم الجامعة

والموارد الاخري المتاحة للمستفيدين من خدمات المكتبة[22].

ومقارنة بما هو متوفر بمكتبات جامعة الفاتح ، نجد أنه من الصعب تطبيق هذه المعايير، واعتقد بان الأمر يرجع إلي ظروف خاصة، لها علاقة بحداثة الدولة الليبية، والي البيئة المحيطة بالمكتبات الجامعية الليبية، ومن حيث دخول المجتمع الليبي ككل بعد قيام الثورة في مرحلة التحول المرتبطة بظروف المجتمع الصعبة، والتي ارتبطت ببناء البنية التحتية للدولة.

فالمعايير التي يمكن أن تطبق علي المكتبات الجامعية الليبية، هي المعايير الدولية (معايير IFLA[23]) المعيار الرابع الذي يشير إلي انه:

1- ينبغي أن تغطي مجموعات المكتبة حاجة الجامعة من حيث الحجم والسعة.
2- ينبغي أن تتضمن مجموعة المكتبة المواد المرجعية الوراقية ، اضافة إلي مواد اخري من المتوقع أن يطلبها الطلبة باستمرار أثناء دراستهم أو عند إعداد رسائلهم الجامعية... الخ.

الموارد البشرية:

وتعني مجموع قطاعات المشتغلين (العاملين) في قطاع المكتبات والمعلومات. حيث يمثل العنصر البشري العامل الاساسي لنجاح ادارتها، إذ يتوقف هذا النجاح علي مدي كفاءة هذا العنصر وقدرته علي القيام بالوظائف الإدارية المختلفة. ولا تستطيع مكتبة من المكتبات – مهما بلغت مقتنياتها من الضخامة – إن تقدم خدمة فعالة للمستفيدين ما لم يتوافر لديها موظفون علي مستوي عال من الكفاءة والتدريب[24].

وتقسم فئات العاملين في المكتبات إلي فئات مختلفة، تبعاً لاسس تتفاوت من دولة إلي اخري ، كما تختلف في بعض الاحيان داخل الدولة الواحدة، وذلك حسب نوعية المكتبة أو مركز المعلومات وحجم مقتنياتها وعدد العاملين بها، وقد قسم "حشمت قاسم" العاملين في مجال المعلومات إلي أربع فئات هي:

1- علماء المعلومات 2- المهنيون
3- المساعدون 4- الفنيون

يري الباحث أن الاهتمام بالتأهيل في مجال المكتبات والمعلومات بدأ متأخرا في الجماهيرية الليبية في الستينات من القرن الماضي علي شكل دورات تدريبية في بنغازي وطرابلس.

فالمعايير الموحدة للمكتبات الجامعية السعودية[25] وهي قريبة من واقعنا في الجماهيرية الليبية حددت الاعداد المناسبة لتلبية حاجة رواد المكتبة ، حيث يجب أن تكون الاعداد التالية من المتخصصين موجودة في المكتبة:

1- (3) من المكتبيين المهنيين لكل (500) طالب، وذلك في حدود العشرة الاف طالب الأولى في الجامعة. أي اننا نحتاج لعدد (60) موظفا مهنيا في مجال المكتبات كبنية اساسية إذا كانت الجامعة تخدم (10.000طالب).
2- يجب أن يكون في المكتبة الجامعية (3) من المهنيين لكل ألف طالب، لما يزيد عن عشرة آلاف طالب وهذا يعني إذا كان بالجامعة علي سبيل المثال (15) ألف طالب، فاننا نحتاج إلي (75) موظفا مهنيا في مجال المكتبات لهذا العدد.

3- يجب أن يكون في المكتبة (5) من المهنيين المكتبيين لكل (100) ألف مجلد.

4- يجب أن يكون في المكتبة الجامعية (2) من المهنيين المكتبيين لكل (5) آلاف مجلد يضاف إلي مجموعات المكتبة.

وعند الاشارة إلي قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) السابق ذكره، فإن الموارد البشرية وتأهيلها لم يشر إليه القرار.

وفي دراسة سابقة للباحث حول التأهيل والتدريب في الجماهيرية الليبية[26]، وجد الباحث أن اقسام المكتبات بجامعات الجماهيرية، اعتبرت اقسام كلاسيكية كأي قسم اكاديمي، دون العناية بها وتغيير مناهجها لكي تتماشى مع المتغيرات العالمية والحاجة إلي خبراء وفنيين في تخصص المعلومات والمكتبات . وعلي سبيل المثال لا الحصر عند تقييم قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة الفاتح. نجد الآتي:

1- معظم إن لم يكن كل أعضاء هيئة التدريس لم يكونوا متخصصين في المكتبات والمعلومات (التخصص الجامعي الأول) حيث نجدهم قادمين من تخصصات اخري مثل التاريخ واللغة الانجليزية والكيمياء و .... الخ.

2- منهج قسم المكتبات والمعلومات لم يطور و لم تتغير مواده ومفرداته منذ تاريخ تأسيسه 1976ف.

3- ليس بالقسم معامل، خاصة:
أ- معمل الفهرسة والتصنيف
ب-معمل الوسائل السمعبصرية
ج- معمل الحاسوب[27].

4- الدراسات العليا بالقسم ، دراسة كلاسيكية لم تتغير علي المستوي الاكاديمي الأول في المرحلة الجامعية ، ويرجع ذلك إلي عدم وجود :
أ- مكتبة حديثة.
ب-معمل حاسوب مربوط بالشبكات العالمية سواء Internet أو Janet أو غيرها.

التقنيات:

تقنية المعلومات ، ليست وليدة الصدفة، أو حدثاً آنياً. ولكنه بالنسبة للمكتبات وخدمات المعلومات يعتبر حديثاً إلي حد ما، وربما في بعض أنواع الأتمتة لا يتعدي الستينات من القرن الماضي، حينما اقبلت المكتبات ومرافق المعلومات علي ادخال الاتمتة، وكان ذلك راجعاً إلي سببين كما يؤكد يونس عزيز (1994) وهما:

1- لتحسين نوعية الخدمات، واستغلال اعلي نسبة من المعلومات المخزنة في المقتنيات لصالح القراء والبحث العلمي.

2- الاقلال من تكلفة خدمات المعلومات ، ولو علي المدي البعيد، والذي حققته المكتبات من جراء استخدام الاتمتة هو تحسين الإجراءات المكتبية أو الخدمات.

عند الرجوع إلي قائمة المراجعة (ثالثاً) الميكنة (الأجهزة والمعدات) ، أوضحت الاجابات عن السؤال الأول، أن (4) مكتبات بها حاسبات و(9) مكتبات ليس لديها حاسب.

وعند الإجابة علي السؤال : لماذا لا تمتلك مكتبتك أجهزة حاسوب؟ اجابت (8) مكتبات بان الأمر يرجع إلي مشكلات إدارية و(6)

مكتبات أرجعته إلي مشكلات مالية و (4) أرجعته إلي مشكلات فنية.

وعند الإجابة علي السؤال II والمتعلق بتاريخ ادخال التقنية أتضح أن سنة 1991م هي بداية ادخال الحواسيب إلي بعض المكتبات الجامعية بجامعة الفاتح.

والإجابة علي السؤال III – المتعلق بالدورات التدريبية المتقدمة عن استعمال الحاسوب أوضحت (6) مكتبات بأنها اعدت دورات و (7) مكتبات لم تعد دورات.

والإجابة علي السؤال IV أوضحت (9) مكتبات بأنه لديها خطط مستقبلية لادخال الميكنة و(3) اجابت بالنفي ومكتبة واحدة لم تعر الأمر أي اهتمام.

وعند رجوعي إلي دراسة سابقة حول الموضوع[28]، أتضح لي بان المسئولين القائمين علي الجامعات والكليات لا يعيرون المكتبة أي اهتمام ، وبالتالي تأتي في اخر قائمة أولوياتهم وهذا يمثل خلل في البنية التعليمية أو القيادة الإدارية بالجامعات والكليات والمكتبات الاكاديمية . وهذا ما انعكس علي تقدم الخدمات والتأهيل والتدريب وبالتالي مواكبة التطور والتقدم العلمي.

الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح:

مفهوم الشبكة التعاونية لمكتبات جامعةالفاتح:

إن مفهوم الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح المقترحة هو اساساً لربط مكتبات الجامعة والمشاركة في موارد المعلومات والتنسيق بين مكتبات الكليات. وتنسيق نشاط معالجة المعلومات وخدمات المعلومات علي المستوي المحلي (كل مكتبة كلية علي حدة) ومستوي الجامعة ككل من أجل تأمين وصول المستفيدين إلي المعلومات اللازمة.

تعريف الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح :

يمكن تعريف الشبكة التعاونية علي أنها شبكة تربط مكتبات كليات جامعة الفاتح وترسخ نوعا من التعاون لخدمة حاجة المستفيدين من المعومات عن طريق تقاسم الموارد بجميع فئاتها ، المادية والبشرية والفنية، وستعمل علي أتمتة نظم المعلومات لديها مع ما يتوفر لديها من موارد وبني اساسية متاحة. لتمكين المستفيدين من الوصول مباشرة وبسرعة ويسر إلي المعلومات المطلوبة وفق سياسات متفق عليها.

مجال الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح :

مشروع الشبكة التعاونية المقترح يتضمن جهودا تعاونية تتولاها الجامعة والكليات التابعة لها ومكتباتها وهي تتضمن تكاملا علي المستوي المحلي (داخل الجامعة) وهي نواة لشبكة المعلومات الجامعية الليبية، في إطار النظام الوطني للمعلومات.

مبررات إنشاء الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح :

بعد دراسة الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح، دراسة وافية إستخدام فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي تبين وجود مجموعة من المشاكل التي تعوق عمل المكتبات الاكاديمية بجامعة الفاتح والتي اعطت مبررات علي ضرورة إنشاء شبكة تعاونية لمكتبات جامعة الفاتح، واتضح أن المكتبات تشكو من صعاب عدة ، كانت مبررا لضرورة إنشاء الشبكة، ومن هذه الصعاب وجود قصور في الأمور التالية:

المقتنيات:

معظم مكتبات جامعة الفاتح "عينة البحث" وهي ثلاثة عشر مكتبة، موزعة علي كليات جامعة الفاتح ، تعاني من قصور في المقتنيات ، اولا تلبي احتياجات ومتطلبات المستفيدين (أعضاء هيئة التدريس- طلبة الدراسات العليا –المعيدين – الطلبة- الباحثين - الموظفين).

الخدمة المكتبية:

لَمْ ترْقَ الخدمة المكتبية إلي المستوي المطلوب وهذا يرجع إلي:

أ- قلة الموارد المالية المخصصة للمكتبات.

ب-قلة العناصر البشرية المؤهلة والمدربة.

ج- انخفاض مستوي الخدمات.

خدمة المراجع :

لم تعر مكتبات جامعة الفاتح هذه الخدمة أي اهتمام، والدليل علي ذلك عدم وجود أو تخصيص قاعة للمراجع في معظم المكتبات أن لم يكن كلها، و لم تتطور هذه الخدمة ، ويرجع ذلك في رأي الباحث ، إلي عدم وجود العناصر المدربة أولاً التي بإمكانها القيام بهذا العمل ، وثانياً عدم تخصيص ميزانية محددة لصرفها والحصول علي المصادر والمراجع المطلوبة[29].

نستخلص من خلال الزيارات الميدانية لمكتبات جامعة الفاتح ، ومن خلال المؤشرات المستخلصة من دراسة الوضع الراهن انه:

أ- لم تصل معظم المكتبات الجامعية بجامعة الفاتح، أن لم يكن كلها إلي المستوي المطلوب الذي يمكنها أن تؤدي دورها كمكتبة أكاديمية تقوم بالاعباء المناطه بها. سواء من حيث تقنياتها أو خدماتها أو علاقتها بعضها البعض. وهذا بدوره يعتبر أول مبرر للإسراع في إضافة الشبكة التعاونية للرفع بها إلي المستوي المطلوب.

ب-القائمون علي هذه المكتبات، فضلا عن قلة عددهم، وان كان بعضهم يحمل مؤهلات (تخصص مكتبات ومعلومات) إلا أن الظروف المحيطة بهم (البيئة المعلوماتية) وامكانياتهم العلمية والنفسية والاجتماعية لم تمكنهم من القيام بعملهم علي الوجه الأكمل، وهذا أيضا يعتبر مبررا ثانيا للإسراع في قيام الشبكة المقترحة.

ج- المسؤولون عن جامعة الفاتح وكلياتها ، لم يدركوا بعد أهمية ودور المكتبة في الحياة اليومية للجامعة، حيث وجد الباحث أن معظم أو ربما كل المسئولين أن صح القول لا يعيرون المكتبة والقائمين عليها أي اهتمام بل تأتي المكتبة في اخر قائمة الأولويات أو الأهمية، وهذا مبرر ثالث يساعد في الاسراع لاقامة الشبكة التعاونية المقترحة.

د- اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالى (الوزارة) في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي، لم تعر أي اهتمام للمكتبات الجامعية سواء من حيث:

1 - تأهيل القائمين عليها.

2- دعمها ماليا وتخصيص ميزانية محددة لها ضمن بنود ميزانية الامانة أو بنود ميزانيات الجامعات أو الكليات.

3- عدم تغطية النقص الكبير والملحوظ في تقنيات الاتصال والمعدات بالمكتبات الجامعية الليبية. وهذا بدوره يعتبر المبرر الرابع للإسراع في أقامة شبكة محلية بكل جامعة.

هـ-الدولة (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي) لم تضع سياسة واضحة أو ثابتة لمهنة المكتبات والمعلومات، والدليل علي ذلك قلة التشريعات المنظمة للعمل المكتبي، وعدم تفعيل جمعية المكتبات الليبية والاهتمام بها ودعمها والرفع منها.

أهداف الشبكة التعاونية المقترحة:

تهدف الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح، إلي مساندة الاهداف المرسومة لمكتبات الجامعة والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

- الهدف النهائي لمشروع الشبكة التعاونية، هو تحسين تدفق المعلومات وتبادلها بين المستفيدين (أعضاء هيئة التدريس- طلبة الدراسات العليا والمعيدين- طلبة الجامعة – الباحثين والموظفين) وكل من لديه الرغبة في الحصول علي المعلومات.
- تساهم الشبكة التعاونية في تدريب الكوادر البشرية وتأهيلها في التعامل مع التقدم التكنولوجي الذي طرأ علي تقنية المعلومات، وهذا بدوره سيحسن البيئة الاكاديمية ويساعدها في تطوير مواردها (المادية-البشرية)
- أقامة نظام آلي متكامل للمعلومات في جميع المجالات التي تغطي احتياجات مكتبات جامعة الفاتح، وما يتصل بها ويحقق لها شخصيتها المميزة لكي تتمتع بالقدرة علي التكيف والتواؤم مع الأنظمة المشابهة محليا وعربيا ودوليا وما وصل إليه التقدم في هذا المجال.
- ستعمل الشبكة علي انسجام التطورات في موارد نظم المعلومات والحاسبات وقدرات الاتصال السلكية واللاسلكية بتحسين جمع ومعالجة وبث ونقل المعلومات بين مكتبات الكليات بجامعة الفاتح ومكتبات الكليات بالجامعات الليبية في سبيل تحسين وصول المعلومات إلي المستفيدين بشمول وكفاءة.

متطلبات ومواصفات الشبكة:

يعرف المتطلب "بأنه تلك الحاجة الواجب تحقيقها من قبل النظام الآلي الجديد" بينما تعرف المواصفة بأنها وصف لكيفية تحقيق هذه الحاجة. ويعرف كورين[30] متطلبات النظام بأنها ما يجب علي النظام انه يؤديه أو كيفية تصحيحه لاستيعاب احتياجات المكتبة، كما يؤكد علي ضرورة وضوح كل متطلب (أو شرط) وان تكون هذه المتطلبات مصنفة حسب اهميتها إما حتمية أو اختيارية ويفسر المتطلبات الحتمية بأنها المتطلبات الواجب تواجدها في النظام الجديد، أما المتطلبات المرغوب فيها، فهي متطلبات اضافية لها اهميتها ولكنها ليست شرطاً اساسياً في تقبل النظام والموافقة عليه.

المتطلبات العامة :

وهي المتطلبات التي توضح وتحدد الاطار العام للنظام الجديد المرتكز علي الحاسب. وهذا النوع من المتطلبات دائما يتعلق بمرونة النظام، وتوافقه مع نظم اخري، وكيفية التحكم فيه وضبطه وتكاليفه.

المتطلبات الوظيفية :

أن يشتمل النظام علي النظم الفرعية التالية وهي:

- نظام فرعي للتزويد.
- نظام فرعي لضبط الدوريات.
- نظام فرعي للفهرسة.
- نظام فرعي لضبط الشئون المالية والإدارية.
- نظام فرعي لضبط إجراءات الاعارة.
- نظام فرعي للتوثيق والميكروفلم.
- نظام فرعي للمتابعة الفنية.
- نظام فرعي لاسترجاع المعلومات.

الموارد اللازمة لاقامة وتشغيل الشبكة :

يمكن تمييز ثلاثة فئات لانواع الموارد اللازمة لتشغيل الشبكة التعاونية المقترحة وهي : الموارد البشرية ، الموارد المادية، والموارد المالية.

الموارد البشرية :

المؤسسات التي تتعامل مع المعلومات هي المكتبات ومراكز التوثيق ودور الوثائق والارشيفات، وان لكل واحدة من هذه المؤسسات سمات ووظائف وخدمات خاصة بها، عليه، فإن كلا من هذه المؤسسات تحتاج إلي قوي بشرية خاصة بها اعدت اعدادا نظريا وعمليا من خلال برنامج تعليمي خاص.

من هنا تبين لنا أن برامج إعداد القوي البشرية يتطلب تدريس ثلاثة علوم رئيسية، هي : علم المكتبات ، وعلم المعلومات والتوثيق ، وعلم الوثائق (الارشيف)[31].

الموارد المادية: التجهيزات وتوفير مستلزمات الشبكة:

دراسة جدوي مبدئية :

تهدف دراسة الجدوي إلي معرفة وتحديد امكانية استيعاب جامعة الفاتح ومكتباتها لهذا المشروع (الشبكة التعاونية المقترحة) .

الدراسة الفنية :

وتتناول تحديد وحصر معدات الشبكة الرئيسية والمساعدة، من أجهزة حاسب عملاقة (Mainframe) واجهزة حاسب مصغرة (Mini computer) وحاسبات متناهية الصغر (Micro computer) وآلات ومعدات مكملة ومباني وانشاءات ومرافق ووسائل ووسائط اتصالات ونقل، والتي ستستخدم في إنتاج وخدمة المعلومات... في حدود المبالغ المرصودة والمطلوبة لانجاز هذا العمل حتي اكتماله ووصوله إلي مرحلة دورة المخرجات.

الدراسة المالية والاقتصادية :

وتهدف في المقام الأول إلي التحقق من أن العائد علي الاستثمارات المالية والفنية والبشرية الكلية للمشروع سيكون عائداً مناسبا لا يتجاوز تحديد الفرصة التمويلية (Cost opportunity) في ظل ظروف التأكيد... (عدم المخاطرة) وستستخدم أهم وأدق المؤشرات المتعارف عليها في هذا الشأن للحكم المالية والاقتصادية لمشروع الشبكة وهي:

- معدل العائد المالي الداخلي.
- متوسط فترة الاسترداد (Pay Back period)

تسير الدراسة علي التحليل الدقيق بغرض تقييم الوضع القائم حاليا في مكتبات جامعة الفاتح وتحديد امكانية الابقاء علي الوضع الراهن أو ادخال أي نوع من التغيير سواء مرحلي أو كلي. وامكانية تحقيق ذلك من خلال معرفة وتقييم ادخال التقنية الحديثة وفقا لادق وافضل ما وصلت إليه التقنية المتقدمة عالميا... وذلك لكي تكون مؤهلة للقيام بدور الاخراج المتميز للمعلومات المطلوبة من قبل المستفيدين وفي أي موقع من مواقع الشبكة التعاونية المقترحة.

ولعل هذا المنهج سينتهي بنا إلي ضرورة أن تشتمل الدراسة وعناصرها الأساسية علي المكونات الرئيسية التالية:

أ- الدراسة التسويقية :

وهي تلك الدراسة التي تؤكد علي أن مكتبات جامعة الفاتح، يمكن أن تستوعب مخرجات الشبكة محل هذه الدراسة ، بالقدر الذي

يسمح باستغلال الطاقة الإنتاجية لها بالكفاءة المطلوبة... وبما ينتهي بها إلي تحقيق القدر المطلوب بل والمتميز من عائد علي جملة الاموال المستثمرة في هذا المشروع.

ومن خلال دراسة الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح ، فالدراسة التسويقية أوضحت إلي أن هناك عجزاً واضحا في المقتنيات والخدمات المكتبية والعناصر البشرية المؤهلة.

اسفرت الدراسة الميدانية للسوق المتاح من تقنيات وموارد وعناصر بشرية بأنها محدودة أو لم تستغل الاستغلال الامثل.

ولما كان الأمر كذلك... وكانت الحاجة ماسة لاستكمال البنيان العلمي والتعليمي والثقافي للجامعة ، وفي اسرع وقت ممكن للمساعدة في أن نخرج اجيالا متمكنة مستوعبة للمتغيرات التقنية والعلمية من خلال الحصول علي أوعية المعلومات بجميع أشكالها وأنواعها، والتي يفترض اتاحتها للمستفيد... حيث أن الثابت والواضح لدي العاملين في هذا القطاع (مكتبات جامعة الفاتح) انه هناك عجز كبير وواضح في المحتوي (بناء المجموعات) والخدمات والايدي العاملة المدربة.

وكان هدف الباحث هو المساهمة في وضع تصور عملي مستمد من تجارب طبقت في العالم المتقدم (الولايات المتحدة الامريكية – كندا – بريطانيا) وبعض دول العالم النامي في أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية.

ولقد يسرت هذه المهمة إلي حد كبير حجم الفجوة القائمة حاليا في هذا المجال داخل الجماهيرية الليبية، اتاحت ولا شك تشكيلة متوازنة العوائد علي مختلف الاستثمارات المالية المتوقع رصدها وتخصيصها لاقامة هذا المشروع ... حيث أن تلك الفجوة تتسع لتشمل كافة كليات الجامعة... وهي متعددة الجوانب والأشكال بصورة يصعب تحديدها بشكل واضح حتي تتناول فيما تتناوله المجالات الاتية علي سبيل المثال لا الحصر:

- المصادر والمراجع والكتب.
- الكتب العلمية.
- المجلات والدوريات العلمية المتخصصة.
- الجرائد والصحف المتخصصة.
- المطبوعات والنشرات و...الخ.

من هنا فالمجال كبير أمام هذا المشروع المقترح، لتحقيق الكثير من المكاسب المادية والمعنوية .

ب– الدراسة الفنية لوحدات الشبكة:

تطور تقنية المعلومات وصلت إلي درجة عالية من الدقة والكفاءة من حيث قدرتها علي التخزين وسرعتها ودرجتها العالية علي الاسترجاع وتوجد أنواع كثيرة من الحاسبات الحديثة، التي تتراوح من حاسبات ضخمة إلي حاسبات صغيرة جدا ويمكن تصنيفها إلي الأنواع الرئيسية التالية[32]:

1- الحاسبات العملاقة (Mainframe).
2- الحاسبات المصغرة (Mini computer).
3- الحاسبات متناهية الصغر (Micro computer).

ونحن هنا لسنا بصدد وصف الحاسبات من حيث مكوناتها ومهامها، ولكن الذي يهمنا هو معرفة النوع الذي تحاجه الشبكة التعاونية المقترحة لمكتبات جامعة الفاتح.

والباحث من خلال تجربته الشخصية ودراسة الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح، ومعرفة

القصور والضعف في هذه المكتبات – يري الباحث- أقامة شبكة محلية بكل مكتبة من مكتبات الجامعة ومن ثم ربط هذه الشبكات المحلية بعضها البعض مكونة شبكة واحدة للجامعة.

ج- الموارد المالية :

يرى حشمت قاسم بان هناك عاملين اولهما افتقار المكتبات ومرافق المعلومات للدعم علي اساس التقدير الواعي لدورها الحيوي، وثانيهما عجز المكتبيين واخصائي المعلومات انفسهم عن تبرير احتياجاتهم من المخصصات المالية علي أسس اقتصادية[33].

فالتخطيط والدعم المالي الذي يتوفر لمكتبات ومرافق المعلومات هو الذي يحدد عادة مستواها وكفاءة خدمتها ومدي استجابات لمتطلبات روادها، فالدعم المالي القوي هو الذي يضمن للمكتبات تنمية مقتنياتها بما يلائم اغراضها ، وهو الذي يؤكد امكانية استقطاب الكوادر الفنية والمساعدات ذات الخبرة والكفاءة العالية. كما أن الدعم المالي هو الذي يحقق للمكتبات، ومرافق المعلومات توفير المباني والاثاث والأجهزة الملائمة والتي تحقق لروادها الاستفادة القصوي لهذه الأسباب كلها يعتبر التخطيط والدعم المالي من أهم عناصر بناء المجموعات والخدمة المكتبية.

وعند الاشارة إلي قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 1369و.ر (2001م) نجد أن المشرع اهمل تخصيص ميزانية محددة لادارات المكتبات.

بناء علي ما تقدم ، يري الباحث ضرورة وضع ميزانية محددة لتطوير مكتبات جامعة الفاتح لكي يتم الصرف من بنودها علي متطلبات واحتياجات المكتبات سواء علي بناء المحتوي وزيادة المقتنيات ، أو شراء الدرويات والوسائل السمعبصرية وبقية الاوعية ، أو الصرف علي التدريب والتأهيل ، عليه نقترح الآتي:

1- وضع ميزانية خاصة للمكتبات داخل بنود ميزانية الجامعة .
2- تعيين هيئة خاصة ممثلة عن كل كلية تشرف علي صرف الميزانية .

الخاتمة :

من خلال استعراضنا للوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح والذي أتضح لنا من خلال دراسات سابقة عن الموضوع في سنوات 1994م، 1999م، 2003م. وما لمسناه من خلل ونقص في المقتنيات والمباني والعناصر البشرية والمعدات التكنولوجية المتطورة.

ومن خلال ما لمسناه من عدم اهتمام من المشرع لاهمية المكتبات الجامعية ودورها في العملية التعليمية ، حيث تمثل ثلث البنية الأساسية للجامعة المتمثلة في الأستاذ والطالب والمكتبة والمعامل، وما لمسناه من عدم اكتراث من إدارة الجامعة لاهمية المكتبات وخدماتها.

عليه، نري الحاجة الملحة إلي أقامة شبكة محلية (LAN) بكل كلية ثم ربطها بشبكة للجامعة ككل (MAN) التي بدورها ستربط بشبكة المكتبات الجامعية (WAN) ،الحلم الذي لم يتحقق بعد .

المراجع :

(1) أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات في المكتبات والمعلومات . الرياض: دار المريخ للنشر 1988، صص 237-238.

(2) المملكة الليبية: وزارة العدل- **الجريدة الرسمية**، 1، يناير 1956، ص3 .

(3) عمر التومي الشيباني."الاهداف التربوية التي ينبغي أن تسعي إلي تحقيقها التربية في ليبيا"**مجلة كلية الآداب**، ع1(1972) ص20.
احمد محمد الشامي وسيد حسب الله ، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، الرياض: دار المريخ للنشر 1988، ص 237- 238 .

(4) ابو القاسم أحمد إسماعيل" تعريف بالمكتبة المركزية لجامعة بنغازي "**رسالة المكتبة**، ع1، س2 (إبريل 1975) ص4.

(5) عثمان سعود. "المكتبات الاكاديمية في الجماهيرية ونظرة إلي مستقبل أفضل "**مجلة العلوم الإنسانية**. ع2 (نوفمبر 1991) ص 435 .

(6) أبو القاسم أحمد إسماعيل "المكتبة المركزية بين ماضيها وحاضرها" **رسالة المكتبة**، ع1، س5 (إبريل 1978) ص 20 .

(7) جامعة قاريونس. الدليل العام لجامعة قاريونس. بنغازي 1983/82 ، ص 42.

(8) محمد أحمد جرناز. تخطيط القوي العاملة في مجال المكتبات والمعلومات في ليبيا. جامعة القاهرة: كلية الآداب ، 1996،ص 105 (رسالة دكتوراه)

9- Beverly lynch, ed. "Standards for university libraries" IFLA Journal, 13 (1987)2. P.124

(10) عبد اللطيف صوفي. المكتبات الحديثة مبانيها وتجهيزاتها. الرياض: دار المريخ للنشر، 1992، ص62 .

(11) حشمت قاسم. مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات، ط3. القاهرة: مكتبة غريب، 1993، ص35.

12- Bonk, Wallace John And Rose Mary Magrill. Building Library Collection. 5th ed. London : The Scare Crew Press. Inc., 1979, Pp. 25, 26.

13- Vicery, Jime. Acquisition In An Electronic Age. Building The Foundation For Access Boolet. 5 Division Of Collection And Services – 16st IFLA General Conference . 20-26. August, 1995. Istanbul, Turky, P. 23.

(14) حشمت قاسم. مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات.ط3.القاهرة: مكتبة غريب، 1993، ص 43.

(15) علي محمد الدوكالي. الشبكة التعاونية للمكتبات الجامعية في الجماهيرية العربية الليبية: دراسة في الحاجة والاهداف وسبل التنفيذ (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة، كلية الآداب ، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، 1999، ص ص90 -89 .

(16) نفس المرجع السابق.

(17) حشمت قاسم، المرجع السابق، ص 39 .

(18) علي محمد الدوكالي الحسناوي، الشبكة التعاونية للمكتبات الجامعية في الجماهيرية العربية الليبية، دراسة في الحاجة والاهداف وسبل التنفيذ (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة: كلية الآداب ،قسم لمكتبات والوثائق والمعلومات. 1999، ص 96.

(19) عبد الله صالح بني عيسي.المعايير الموحدة للمكتبات الجامعية في المملكة العربية

السعودية ، **عالم الكتب**، مج4، ع3 (أكتوبر 1983) ص 386.

(20) الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات "معايير المكتبات الجامعية، ترجمة ميسون حبيب حسو. **عالم الكتب**، مج1، ع2 (أغسطس 1989) ص 333.

(21) عبد الله صالح بن عيسي. المرجع السابق، ص 379 .

(22) حشمت قاسم . المرجع السابق، ص 397 .

(23) الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ، المرجع السابق، ص ص : 331- 334.

(24) حامد الشافعي محمد دياب. إدارة المكتبة الجامعية. (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة – كلية الآداب – قسم المكتبات والوثائق (د.ت) ص 111 .

(25) عبد الله صالح بن عبيسي. " المعايير الموحدة للمكتبات الجامعية في المملكة العربية السعودية. "**عالم الكتب**. مج4، ع3 (أكتوبر 1983) ص80.

(26) علي محمد الدوكالي الحسناوي : التدريب في مجال المكتبات والمعلومات بالجماهيرية الليبية: الماضي- الحاضر- والمستقبل" الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. **الشارقة**. 2001 ص 13.

(27) يوجد معمل وهو (مجموعة من الأجهزة القديمة التي لا تتماشى مع المتغيرات في التخصص).

(28) علي محمد الدوكالي الحسناوي. الشبكة التعاونية للمكتبات الجامعية في الجماهيرية العربية الليبية، دراسة في الحاجة والاهداف وسبل التطبيق. (مرجع سابق) ، ص116 .

(29) علي محمد الدوكالي الحسنوي . المرجع السابق، ص 197.

(30) كورين ، جون. تصميم نظم المعلومات البينية علي الحاسب الالكتروني ، ترجمة محمد أمان. الكويت: جامعة الكويت ، 1985، ص79.

(31) جاسم محمد جرجيس واخرون. "نحو نظام وطني للمعلومات" الموصل: المؤتمر السابع للمعلومات . 14-1987/11/16، ص46 (بحث غير منشور).

(32) زكي ابراهيم سلطان. نظام المعلومات واستخدام الحاسب الآلي، الرياض: دار المريخ للنشر، 1985، ص 99.

(33) حشمت قاسم: "نحو نظرية اقتصادية للمكتبات وخدمات المعلومات" (تمهيد ومراجعة كتب) **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**، ع3، (يوليو 1987)، ص126.